ديمقراطية الاحتلال بين الحقيقة والوهم

دراسة نظرية تحليلية سوسيولوجية عن ابرز المشكلات الاجتماعية

في ظل الاحتلال

د. فهيمة كريم المشهداني (*)

المقدمة

بعد انهيار الدولة ومؤسساتها السياسية في العراق في أعقاب انهيار النظام في ٢٠٠٣/٤/٩ ودخول قوات الاحتلال الأمريكي إلى العراق بحجة تحقيق الحرية و الديمقراطية لشعب مظلوم وهو الشعب العراقي، فالديمقراطية كانت الحقيقة الوحيدة التي كان ينتظرها بعض العراقيين من قوات الاحتلال، لكن بعد الاحتلال وبانهيار الدولة والنظام أصبحت حقيقة الديمقراطية وهماً وخيالاً، فمن أولويات بوش في العراق ليست الديمقراطية، وانما وكما يعتقد الأمريكيون أمثال بوش ورامسفيد ودك تشيني

(*) أستاذ مساعد- قسم الاجتماع - كلية الآداب / جامعة بغداد.

بان آمن أمريكا في المقام الأول هو هزيمة، أعدائها واجتثاث التهديدات التي تواجهها، وبالنسبة لهم فان انشغال الولايات المتحدة الأمريكية في العراق ليست جنة عدن للديمقراطية، ولكن لهزيمة المتمردين والإرهابيين[1].

ولكن وكما هو معروف للجميع فان هاجسهم الأول هو السيطرة على منابع الثروات في العراق وحماية الكيان الصهيوني من التهديدات التي قد تواجهه من العراق، ولكي يكون احتلال العراق ردع لكل من تسول نفسه في التفكير لتهديد آمن أمريكا أو الكيان الصهيوني.

ان مسالة الديمقراطية والحرية التي لوح بها المحتل هي في الواقع ليست إلا وهما أرادت به قوات الاحتلال لتكون الجزرة التي تعبر بها للشعب العراقي ولكنها في واقع الأمر كانت تضمر في خفاياها أمورا أخطر للعراقيين من مسالة تحقيق الديمقراطية لهم.

ان العراقيين لم يتقبلوا مسألة الديمقراطية والحرية التي جاء بها المحتل لانهم اصبحوا بعد فترة وجيزة من الاحتلال ضحية لتلك الديمقراطية، فالديمقراطية تأتي أولا كواقع وفعل اجتماعي وسياسي ثم يأتي النظام أو الحكم تجسيدا لهذا الواقع الديمقراطي[2]. لكن العراقيين لم يتلمسوا مثل هذه الحقائق ولذلك تمرد وثار البعض وسكت البعض

(١) الانترنيت ـ هاشم نعمة، أولوية بوش في العراق ليست الديمقراطية، موقع أدوات وخيارات في ٢٠٠٣/١١/١٦.

(٢) الانترنيت ـ سليمان يوسف، المجتمع المدني بين قلم المثقفين وسلطة الدولة، شباط، ٢٠٠٣.

الآخر على الأعمال التعسفية التي قام ويقوم بها المحتل ضد الشعب العراقي.

ان الأسباب والدوافع الأمريكية الراهنة لاحتلال العراق وفي مقدمتها امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل والذي كان سبباً غير حقيقياً، بالإضافة إلى تهديد أمن أمريكا كانت أسبابا غير مقبولة واقعياً لشن الحرب وكان من المفروض إجراء الحوار بين الكتل المتصارعة، لكنها بدلاً من ذلك ارتكزت أمريكا وحلفائها على تلك الأسباب الواهية وشنت الحرب على العراق.

والحروب قد تشتعل في كل زمان ومكان، وعى الرغم من مسيرة التحضر الهائلة التي قطعها الإنسان في كل حقب حياته، فهذا يعني بان الحوار قد باتَ عاجزاً عن إثبات جدارته في وضع حد للخلافات والنزاعات بين الشعوب والأمم وحتى الأفراد، واذا كان الحوار قد توقف عن مهمته وباتت لغة السلاح هي لغة الحسم، فان هذا يعني ان البشرية قد بدأت بالعودة إلى عهود موغلة في القدم ... إلى حياة الغاب، والغلبة للأقوى وكما يقول دارون، لا للأكثر حكمة ومنطقياً وعقلا[٣].

واذا كانت لغة السلاح هي الكفيلة بالسيطرة والغزو والاحتلال والتسلط اليوم، فان هذه اللغة سوف تجيز وراء استخدامها أزمات وكوارث مجتمعية ومشاكل دولية لا حصر لها. وهذا ما حصل لاستخدام القوة العنجهية الهمجية في تدمير الدولة ومؤسساتها السياسية وللبنى التحتية

(٣) حسب الله يحيى، الحرب والحرب المضادة، مجلة الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، العدد ٣٣- السنة السادسة ـ ٢٠٠٢.

والمؤسسات المختلفة في العراق والذي يؤدي إلى إشاعة الفوضى لغياب القانون والضبط ومؤسسات الدولة الأمنية وكذلك إشاعة الجريمة وانتشارها وغيرها من المصالح الاجتماعية التي يفرزها الاحتلال في العراق في الوقت الحاضر والذي تحاول هذه الدراسة محاولة استقراء بعض تلك المشاكل الاجتماعية.

المشكلات الاجتماعية التي أفرزتها ديمقراطية الاحتلال في العراق

ان احتلال العراق وسقوط النظام يوم ٢٠٠٣/٤/٩ بعد كارثة لم تكن في حسابات العديد من العراقيين الذين اصبحوا منذهلين من ذلك السقوط السريع، ذلك السقوط الذي تبعه سقوط وانهيار الدولة ومؤسساتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولذلك بدأت معالم تحرير العراق وتحقيق الديمقراطية والحرية تتضح معالمها بعد دخول المحتل إلى العراق. فمن أولويات الحاكم المدني في العراق (بريمر) حل بعض الوزارات ومنها وزارة الدفاع ووزارة الأعلام والمؤسسات الأمنية وأجهزتها المختلفة، هذا القرار شكل خطوة خطرة جدا في تحقيق الديمقراطية وكذلك لانتشار البطالة في العراق، ذلك القرار الذي حمل بين طياته مصرع الآلاف من العوائل العراقية واقول (مصرع) ولا اقصد به القتل الحقيقي، وانما الموت غير المباشر لان تلك العوائل تعرضت نتيجة ذلك القرار للبطالة، ويقدر بعض المحللين والباحثين ان نسبة البطالة بلغت بين (٥٠ - ٧٠%) في إجمالي القوى العاملة في العراق. وهذا يعمق النتائج السلبية الكارثية وانعكاساتها على المجتمع سواء فيما بالآثار المادية بالمعطى الاقتصادي المباشر

أم الآثار الاجتماعية بتفاصيل المشكلات المعروفة عنها، فأول الأمر تنتاب الفرد حالات نفسية وتتحول تدريجياً لتعتريه أوضاع الكآبة وردود الفعل المرضية ويتضاعف الأمر عندما تبدأ تفاعلات المشكلات الفردية وتشرع بتأثيراتها على طبيعة النشاط والمسيرة الاجتماعيين ومن ثم تعقيدات العلائق عائلياً حيث لا يستطيع ذات الفرد الاستجابة لمتطلبات أسرته وحاجاته الأساسية، وتتفاعل الأوضاع عبر خصوصية العلاقات الأسرية الواسعة والممتدة في مجتمعنا الذي ما زال يحتفظ ببعض الجذور التقليدية المعروفة كالعشائرية وما يتبعها من تداخلات.

ان التداعيات السلبية للبطالة يؤشر بوضوح احتدام الانفعالية وتحطيم الضوابط الموضوعية لحركة الفرد والكتل التي تشملها ظاهرة العطالة والتبطل، وكجزء من تكسير القوانين وروح الاحتجاج السلبي(٤).

ان العاطل عن العمل قد يجد في الانحراف والجريمة كالسرقة والسلب و(التسليب) خير وسيلة يرد بها على المجتمع وبها يرد على بعض ما قدم له من تحطيم للنفس وللحياة المعاشية والأسرية. والعاطل عن العمل قد يواجه تحطيماً بنيوياً اسرياً (تفكك اسري) يتعرض له وتتعرض له أسرته معاً على السواء، ذلك التحطم يجر إلى مشكلات وويلات اكبر وافجع، وبما ان البطالة هي ظاهرة اجتماعية تعبر عن العمالة الناقصة، وتتجسد في التفاوت بين العمل وسوق

(٤) الانترنيت ـ د. تيسير عبد الجبار الالوسي، البطالة والجريمة والأمن الوطني، ٢٠٠٣/١١/٢٧.

الإنتاج، وتقوم هذه الظاهرة على كون شريحة من السكان القادرين على العمل ولا تجد عملاً لها[٥].

فالبطالة قد لا تشمل فقط الذين تعطلوا نتيجة قرار من المحتل وانما البطالة المستفحلة بالمجتمع وهي بطالة المتعلمين، ان الظروف والأقدار وعجز الميزانيات وقلة الدخول، والحروب جعلت أصحاب المؤهلات العلمية والخريجين جعلت شغلهم الشاغل البحث عن العمل[٦]، واضاف هؤلاء طابوراً آخر إلى طابور العاطلين عن العمل. وظروف الاحتلال وعجز البلاد عن توفير فرص عمل للعاطلين عنه من خريجين ومن موظفي الوزارات المنحلة.

ان هذه العطالة تعتبر معوقا كبيرا لعملية التنمية وإعادة أعمار البلد. وفي هذا الصدد قام الاستاذ علي عبد الامير بمقابلة العديد من الشباب خريجي الجامعات والمعاهد الذين يعملون في أعمال لا تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية من خلال دراسة أجراها في هذا العدد، في هذه الدراسة (البطالة قنبلة إضافية في العراق) يؤكد بان أولئك الشباب قد يعملون أي عمل يوفر لعوائلهم دخل مادي. وهذا العمل قد يكون نوع من أنواع البطالة ولا يضيف رصيدا للتنمية رصيداً للتنمية ولأعمار العراق[٧].

اذن البطالة في المجتمع العراقي في الوقت الحاضر وفي ظل الاحتلال تهدد كيان المجتمع وأمنه واستقراره.

---

(٥) الانترنيت ـ حميد الهاشمي، عندما يكون التعليم سبباً في البطالة، ٢٠٠٤/٢/٥.

(٦) الانترنيت ـ جريدة البيان، البطالة غول يهدد المجتمعات، دبي، بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٢٧.

(٧) الانترنيت ـ علي عبد الأمير، البطالة قنبلة إضافية في العراق، بتاريخ ٢٠٠٤/٢/٣.

ومن تداعيات الاحتلال وديمقراطية مسألة السجناء والسجينات العراقيين الذين يودعون في السجون الأمريكية وتحت مظلتهم بتهمة أو غير تهمة وما يلقاه السجناء من معاملة سيئة وغير أخلاقية من الجنود الأمريكيين ومن تحطيم للنفس البشرية وهدر لحقوق الإنسان، واذا ما استقرأنا ما تعرض له السجناء في السجون الامريكية وما شاهدناه من صور لهم على شاشات القنوات الفضائية المختلفة نستنتج بان المحتل طبق ديمقراطيته بكل أبعادها الوحشية والبربرية، فاذا كانت هذه هي الديمقراطية التي وعد بها المحتل فانما هي واقع حال المحتل وما يتحلى به من صفات لا أخلاقية وغير إنسانية.

بالإضافة إلى ان مشكلة التفكك الأسرى والتي لها علاقة وطيدة بالبطالة هي مشكلة أخرى ظهرت بشكل واسع في المجتمع العراقي بعد الاحتلال وتطبيقه لديمقراطيته البربرية، ان عجز الأب عن توفير احتياجات أسرته لعدم حصوله على فرصة عمل بعد تسريحه من وظيفته أو لعطالته يعرض الأسرة إلى الانحلال وانهيار البناء الأسري، وهذه المسالة قد تؤدي إلى انفصال الزوجين أو تشريد الأبناء بالإضافة إلى ان الحروب وظروف الاحتلال أدت إلى اهتزاز القيم الاجتماعية في المجتمع وخصوصا عند بعض الأسر المفككة أو المتحللة، وهذا التغير في هيكلية القيم يعرض الفرد إلى الكثير من الانحرافات السلوكية والأخلاقية والتي تعرض بدورها الأبناء إلى الانحرافات السلوكية مثل عدم احترام الأب واختلال دوره في العائلة والتطاول عليه، بالإضافة إلى تسرب الأطفال من المدرسة واندفاعهم للعمل في الشوارع، ان الكثير من الأطفال نشاهدهم الان بشكل واسع على الأرصفة في أوقات الدوام الدراسي مما يعني بأنهم تركوا مدارسهم واخذوا يعملون أعمال

قد لا تدر عليهم دخلاً مقبولاً ومن ابرز تلك الأعمال بيع الجرائد، بيع السكائر، بيع الاوراق الصحية (الكلينس)، مسح الأحذية والعمل في الورش الصناعية وغيرها من الأعمال. كما ان ظروف الحرب قد أفرزت مشكلة كبيرة للمجتمع العراقي وتبدو واضحة المعالم للعيان الا وهي ازدياد أعداد المتسولين والمشردين وما يصاحبه من أساليب متعددة لاستدراك عطف الناس، ذلك ان التحولات البنائية الخانقة التي تولدها ظروف الأزمات تدفع البعض إلى التشرد والتسول وخصوصا عندما يعجز المجتمع عن تأطير شرائح واسعة وخصوصا الشباب في الحياة العامة فيندفعون إلى افتراش الجسور والمقاهي والشوارع والمؤسسات الدينية وهذه الظاهرة سيئة تنعكس في جوانب عديدة فيها على البنية المجتمعية[٨].

إضافة إلى ما تقدم من ديمقراطية المحتل وتداعياته هنالك مشكلة أخرى قد تكون جديدة على المجتمع العراقي إلا وهي مشكلة المخدرات التي أصبحت الان متفشية في المجتمع العراقي وذلك للعديد من الأسباب، أولاً: الحدود المفتوحة لكل مَنْ هب ودب جعلت العديد من تجار السموم لا يتردد إدخال السموم والمخدرات إلى العراق، ووقع العديد من الشباب وفي أعمار مختلفة ضحية لتلك الآفة القاتلة واصبحوا من المدمنين عليها، إضافة لعدم فعالية القوانين الرادعة في ظل الاحتلال وعدم محاسبة المجرمين وتجار تلك السموم. إضافة إلى ما يتعرض له بعض الأطفال من خطف وبعض النساء من اغتصاب

(٨) د. عدنان ياسين، السلوك المنحرف وآليات الرد المجتمعي، سلسلة المائدة الحرة، العدد ٣١، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٩، ص١٢٦.

ولو بوتيرة اقل في الوقت الحاضر لان هذه المشكلة كانت منتشرة بشكل مخيف في بداية الاحتلال.

ففي بداية الاحتلال تعرضت دور الدولة للفتيان والفتيات إلى الخطف والاغتصاب وبيع العديد من الفتيات في الساحات العامة وعلى مرأى من الجميع، ولازالت عملية الخطف هذه موجودة لحد الان ولكنها اقل مدة وذلك لغياب القوى الأمنية التي تحد من فعالية المجرمين والتي تعرض العوائل إلى مثباكل عدم الاستقرار النفسي والخوف المستمر على الأبناء ذكورا وإناثا، ان عدم الاستقرار الأمني في المجتمع العراقي يعد عاملاً مهماً من عوامل تسرب الأبناء وخصوصاً الفتيان من المدارس خوفاً من تعرضهن للخطف أو الاغتصاب من ذوي النفوس الضعيفة. إضافة إلى ان اهتزاز القيم نتيجة تعرض المجتمع إلى الغزو والاحتلال فان ذلك زاد من نسبة الانحرافات الأخلاقية في المجتمع، فبعض النساء وتحت ظل الفقر والعوز المادي وعدم الاستقرار في المجتمع بكل مجالاته دفعهن لاحتراف البغاء كمهنة من خلالها يستطعن إعالة عوائلهن، وهذا هدر أخلاقي زادت من نسبته ظروف الاحتلال لعدم وجود ضوابط أمنية وقانونية إضافة إلى انعدام الوازع القيمي والديني في بعض الأحيان.

بالإضافة إلى ما تقدم من مشاكل فان ديمقراطية الاحتلال تحاول اللعب بالورقة الطائفية لشن حرب أهلية بين أبناء الشعب العراقي من سنة وشيعة وأكراد وعرب ومسلمين ومسيحين، كذلك تحاول الاعتداء على الكنائس والجوامع والمراقد الدينية المختلفة وتدعى بان هذه الفئة أو تلك هي التي قامت بهذا الفعل الإجرامي، فضلاً عما تقوم به من قتل العلماء وأساتذة الجامعة لتفريغ البلد من الكفاءات العلمية التي تعمل على ارتقاء العملية

العلمية والأكاديمية في المجتمع العراقي، إضافة إلى قتل الشيوخ وأئمة المساجد والجوامع وهذا من شأنه إثارة النعرة الطائفية في المجتمع.

وتأسيساً على ما تقدم فان ديمقراطية المحتل والاحتلال أفرزت العديد من المشاكل الاجتماعية والتي تؤدي إلى إثارة التساؤل الآتي:

"اية ديمقراطية هذه التي تسعى إلى القتل والهدم والتخريب بأنواعه النفسي والاجتماعي والاقتصادي".

ان ديمقراطية المحتل تسعى بشكل أو بأخرى تخريب النفس البشرية وهدم البنى الاقتصادية والاجتماعية من خلال التداعيات التالية:

١. حل الوزارات المختلفة وتسريح موظفيها مما أدى إلى استشراء البطالة في العراق وانتشارها بشكل مخيف إضافة إلى بطالة المتعلمين والخريجين.
٢. التفكك الاسري وانهيار البناء الاسري لبعض الأسر العراقية بالإضافة إلى انهيار النظام الأخلاقي للبعض الآخر.
٣. فتح السجون أمام العديد من المواطنين والمواطنات العراقيين واستخدام كافة الوسائل اللاأخلاقية واللاإنسانية بحقهم.
٤. تسرب العديد من الطلبة وخصوصاً الصغار منهم من المدارس والعمل على أرصفة الشوارع لمساعدة ذويهم في إعالة اسرهم.
٥. امتهان العديد من النساء في مهن غير أخلاقية كالبغاء تحت طائلة الفقر والحاجة والعوز المادي نتيجة لانهيار القيم في المجتمع.

٦. قتل العلماء والمفكرين وأساتذة الجامعات وأئمة المساجد ومشايخها لتفريغ المجتمع من كفاءاته العلمية الأكاديمية من جهة ولإثارة النعرة الطائفية من جهة أخرى.

بالإضافة إلى العديد من المشاكل الأخرى التي لا حصر لها في هذا البحث المتواضع لذكرها.

توجيهات ومقترحات

ان المشاكل التي ذكرت سابقاً هي مشاكل كثيرة ولا تحصى وهذه هي حالة كل مجتمع يقبع تحت طائلة الاحتلال ويمر بأزمة أو كارثة، وعلى المسؤولين وقادة المجتمع ان يضعوا بعض المؤشرات التي من شأنها ان تحد من تفاقم تلك المشاكل المأسوية التي يعاني منها المجتمع العراقي.

والبحث المتواضع يضع بعض التوجهات والمقترحات التي من شأنها ان تساهم مساهمة متواضعة في الحد من استفحال تلك المشاكل منها:

١. تفعيل عمل الشرطة وتكثيف أعدادهم في المدن والنواحي العراقية للحد من انتشار الجريمة من سلب ونهب وغيرها وحماية الحدود من المخربين بأمن البلد.

٢. تفعيل آليات القانون واليات الضبط الاجتماعي كالعرف وذلك من شانه أن يقلل من الكثير من المشاكل الاجتماعية.

٣. إعادة العمل ببعض الوزارات المنحلة وخصوصا وزارة الدفاع لان الجيش هو الواجهة الدفاعية للبلد وكذلك المؤسسات الأمنية المختلفة وهذا من شانه أن يحد من مسالة البطالة ويقلل من إفرازاتها السلبية.

٤. ايجاد فرص عمل للعاطلين عنه وذلك بزجهم في مشاريع الأعمار التي ستقوم بها الشركات والمؤسسات المختلفة في العراق، كما انهم من الممكن زجهم في حملات تنظيف البيئة وتطهيرها من آثار المعارك والتخريب وفي تنظيف المدن وادامة المواقع الإقتصادية واعداد وتهيئة المؤسسات المختبرية وحملات الاستزراع وأية حملات عمل مقابل أجور مجزية تضمن للعاطلين مورداً مادياً لإعالة عوائلهم وتحد من انحرافهم وارتكاب بعضهم للجريمة.

٥. الضغط على مؤسسات المجتمع المدني لكي تقدم الرعاية المادية ورفع الوعي لدى الجماهير خصوصاً المؤسسات التي تهتم بالمرأة وحقوقها وبالطفولة وذلك عن طريق مساعدة الأسرة مادياً ومعنوياً.

٦. إعادة العمل بقانون التعليم الإلزامي ومراقبة الطلبة المتسربين والتشديد على ذويهم ومحاسبتهم في حالة تسرب أبنائهم من المدارس.

٧. تحديد أو تعيين رواتب رمزية لطلبة الجامعة لإعانتهم على مواصلة دراستهم وعدم تركهم الدراسة أو الاستهانة بها بحجة العمل ومساعدة الأسرة.

٨. تشكيل لجنة لتقصي مشكلات السجينات والسجناء العراقيين في السجون الأمريكية في العراق.